



الجدول رقم (1)

مجال التطبيق

(أ) المجال

تعمل الإفصاحات النوعية التالية على تحديد مسار بنك البلاد لتقييم رأس المال.

(ب) أسس التوحيد

للغايات المحاسبية، يتم توحيد كل كيان عليه رقابة ضمن القوائم المالية للمجموعة.

الوحدات (ضمن المجموعة) الموحدة بالكامل:

(1) شركة البلاد للاستثمار

تأسست شركة البلاد للاستثمار في المملكة العربية السعودية عام 2007 كشركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، وتشتمل نشاطاتها على: التعامل، الإدارة، الترتيب، والمشورة والوصاية على الأوراق المالية. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

(2) شركة البلاد العقارية

تأسست شركة البلاد العقارية في المملكة العربية السعودية عام 2006، وتشتمل نشاطاتها على تسجيل الضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

(ج) ليست هنالك أية قيود أو موانع رئيسية تحد من تحويل الأرصدة أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة.

الجدول رقم (2)

هيكل رأس المال

يتألف رأس مال البنك من الوحدات التالية:

1. أسهم رأس المال النظامية المدفوعة

تتألف أسهم رأس المال العادية للبنك من 300,000,000 سهم بقيمة عشرة (10) ريالاً للسهم الواحد. وتتمتع جميع الأسهم بنفس حقوق التصويت، كما إنها غير قابلة للاستبدال. وتعتبر الأسهم في المرتبة الصغرى بالمقارنة مع وحدات رأس المال الأخرى في حالة وجود مطالبات على البنك. أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال من 3 مليار ريال إلى 4 مليارات ريال وذلك بتوزيع سهم لكل ثلاثة أسهم لمساهمي البنك. وهذه التوصية خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة الرابعة القادمة.

2. الاحتياطيات النظامية

يتم تكوين الاحتياطيات النظامية من تخصيص وتجميع مبالغ من الأرباح، ويحتفظ بها للنمو في المستقبل.

الجدول رقم (3)

كفاية رأس المال

ما زالت أحكام كفاية رأس المال للبنوك تستند منذ عام 1988 على توصيات بازل 1، وهي مجموعة من الأحكام التي يصدرها بنك التسويات الدولي. وقد كانت الغاية من بازل I هي وضع متطلبات رأس المال في موضع شديد الحساسية تجاه المخاطر ودمج تأثيرات النشاطات التي تتم خارج المركز المالي. كذلك كان لها هدف آخر وهو إيجاد نظام أكثر تجانساً للبنوك على مستوى العالم.

ما زال رأس المال النظامي للبنوك اعتباراً من تقديم بازل I يعتمد على مفاهيم مركزية مثل رأس المال "Tier 1" ورأس المال الإضافي، والبنود المرجحة للمخاطر. وتجرى على بازل I تعديلات مستمرة، ومن ذلك على سبيل المثال طرح قياس المخاطر السوقية عام 1999.

في السادس من شهر حزيران (يونيو) عام 2006 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بطرح حدود أولية لقواعد جديدة ومختلفة لرأس المال استناداً على توصيات بازل II التي يصدرها كذلك بنك التسويات الدولي. وتتمثل الاحتياجات النظامية الرئيسية في هذه القواعد في التوسع في إدارة المخاطر، والمرونة وازدياد الحساسية تجاه المخاطر.

وتعمل بازل II على ثلاث ركائز: احتساب الاحتياجات الدنيا لرأس المال (الركيزة الأولى)؛ عملية المراجعة الإشرافية (الركيزة الثانية)؛ والانتظام السوقي/ الإفصاح (الركيزة الثالثة).

وكقاعدة عامة، ترمي لجنة بازل إلى الاحتفاظ بمستوى رأس المال الحالي للقطاع المصرفي، إلا أن بعض البنوك سيستفيد بلا شك من تخفيف الضغوط الرأسمالية بموجب هذه المتطلبات. وهناك عدد من العوامل المختلفة التي تنعكس بالفائدة على بنك البلاد تحت القواعد الجديدة لكفاية رأس المال، منها:

- التنوع الجيد لمخاطر الائتمان ما بين الدول، شرائح العملاء، والمصالح العملية.
- الإنتاج العالي والثابت رأس المال الداخلي.
- الإدارة الراسخة للمخاطر، ورأس المال والأداء.

يتم احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر في الركيزة الأولى (حسب توجيهات بازل II) باستخدام "الأسلوب الموحد" الموضح للمخاطر الائتمانية والسوقية، و"أسلوب المؤشرات الرئيسية" لمخاطر العمليات. ويقوم البنك بإجراء عدد من اختبارات التحمل من خلال "الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال" (ICAAP) لضمان الكفاية في رأس ماله، وكذلك في المناخات الاقتصادية غير الملائمة. وفي أثناء هذه الاختبارات يتم تعريض محفظة المخاطر لدى البنك إلى حالات من الضغوط الشديدة، وتشكل الزيادة في الضغوط الرأسمالية الناجمة من هذه الاختبارات جزءاً من الركيزة الثالثة من المتطلبات الرأسمالية.

تنص سياسة "ICAAP" لدى بنك البلاد على أن على البنك أن يحتفظ بغطاء إضافي علاوة على المطلب النظامي، علماً بأن هذه السياسة تهدف التأكد من أن رأس مال المجموعة يدعم نمو الأعمال. وسوف تبقى هذه السياسة بدون تغيير، كما إن بنك البلاد سيحتفظ بغطاء إضافي علاوة على المطلب النظامي.

تهدف إدارة رأس المال لدى بنك البلاد ضمان الاستخدام الفعال لرأس المال بحيث يلي أهداف رأس المال الكلية لدى البنك.

بدأ بنك البلاد خلال العام 2007 بالعمل بموجب أحكام بازل II لكفاية رأس المال، وقد اختار البنك تبني "الأسلوب الموحد" (للمخاطر الائتمانية والسوقية) و"أسلوب المؤشرات الرئيسية" (لمخاطر العمليات) لاحتساب المتطلبات النظامية لكفاية رأس المال.

إن استراتيجية بنك البلاد هي التطبيق الكامل لطريقة بازل II المتطورة. بالإضافة إلى ممارسة عملية التقييم التي ستساعد البنك في تحديد العمل الذي ينبغي التعهد به، خطة الإجراءات وما هو قابل للتسليم أثناء تطبيق تعليمات بازل II بموجب الطريقة المتقدمة لمخاطر الائتمان، السوق والعمليات.

ويشمل ذلك التحول إلى التقدير الداخلي القائم على معالجة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمعالجة القياسية لمخاطر العمليات. والبنك حالياً بصدد صياغة نموذج رأسمالي اقتصادي لدعم موقف بنك البلاد في أسوأ حالات الاعتمادات، السوق أو سيناريوهات الخسارة التشغيلية.

يتطابق المنظور الكلي للمخاطر لدى البنك مع أهداف رأس المال، وذلك يتضمن، بالإضافة إلى أمور أخرى، أن على البنك أن يحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية النمو الطبيعي إلى جانب التذبذبات الحالية في تعرضات البنك. وبينما يقوم مجلس الإدارة بتحديد المخاطر وأهداف رأس المال، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن ضمان تحقيق هذه الأهداف.

تقوم إدارة المخاطر في البنك باستلام تقارير منتظمة حول التطورات في هيكل كشوف الميزانية وفي حركات كشوف الميزانية، بما في ذلك استخدام رأس المال واحتمالات المخاطر.

"ICAAP"

تعمل "ICAAP" لدى بنك البلاد على الجمع بين المنظور الكلي لمخاطر البنك، والإطار الكلي لإدارة المخاطر مع رأس المال المتاح والمطلوب. وكانت "ICAAP" قد أسست عام 2008 مبينة الأدوار والمسؤوليات التي يتم التكليف بها تحت مظلة لجنة الموجودات والمطلوبات، علماً بأن مجلس الإدارة قد اعتمد أول تقرير "ICAAP" من المجموعة لعام 2009.

يتمثل أحد أهداف "ICAAP" في التأكد من أن الإدارة تقوم بتحديد وقياس مخاطر البنك بدقة. كذلك، فإن هذه العملية تساعد على التحقق من أن الإدارة تتخذ الخطوات اللازمة لضمان احتفاظ البنك رأس مال داخلي كافٍ بالنظر إلى المنظور الكلي للمخاطر، وأنه يطبق ويتم تطوير الأنظمة المناسبة لإدارة المخاطر. وتبعاً للمتطلبات النظامية، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي ستقوم بمراجعة وتقييم تطبيق البنك لعملية "ICAAP" وللمستوى الإجراءات الإدارية الداخلية التي تشكل "ICAAP" جزءاً منها.

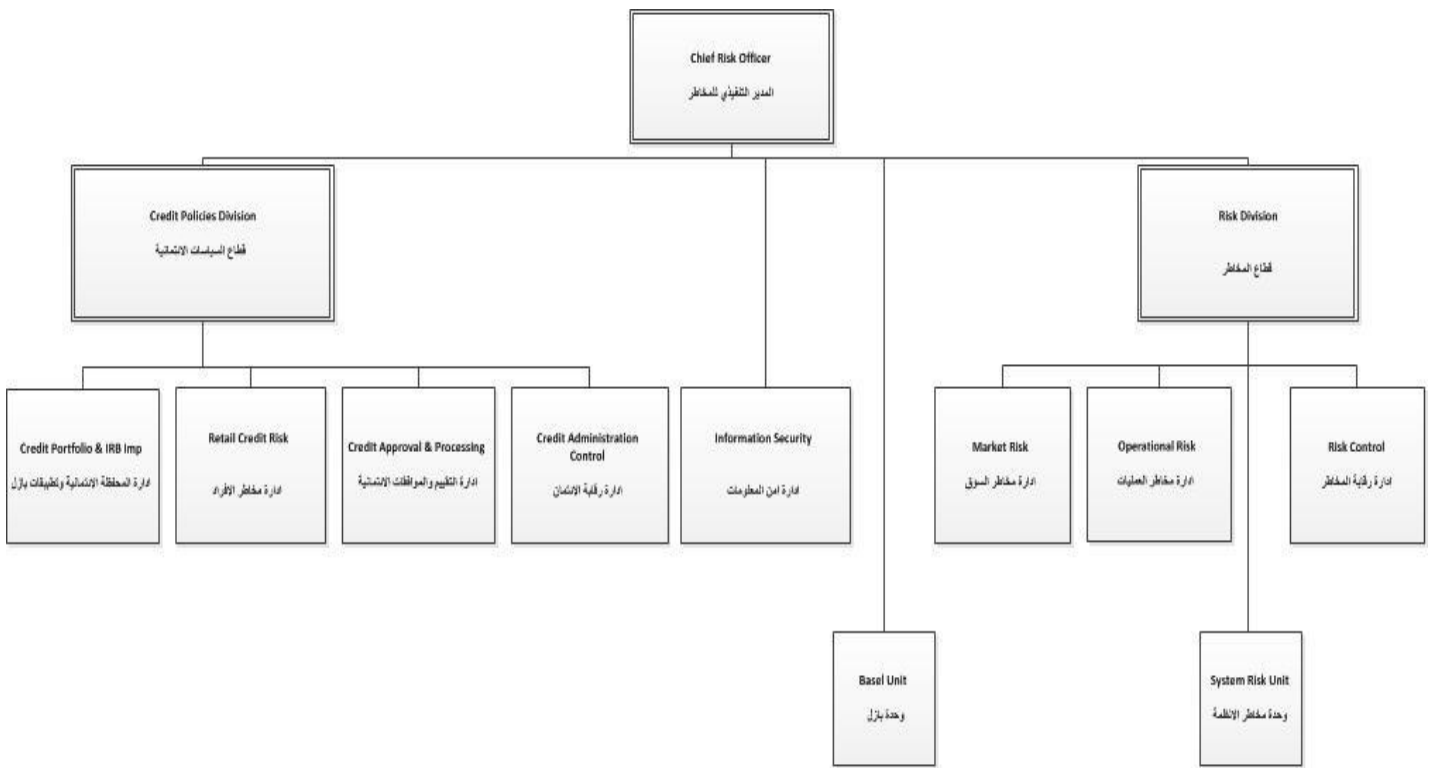
التعرض للمخاطر وتقييم المخاطر – إفصاحات عامة

يتمثل أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجية أعمال بنك البلاد في أن تكون إدارة المخاطر قادرة على دعم الهدف من البقاء كشريك مالي قوي يتمتع بالرؤية والشفافية في التعامل مع المخاطر.

كما تتمثل رؤية البنك في تبني أفضل المستويات والممارسات الدولية في إدارة المخاطر، لذلك فإن البنك يستخدم مصادر جوهرية لتطوير إجراءاته وأدواته التي تدعم هذه الرؤية. وعلى هذا الأساس، فقد تمكن البنك من بناء خبرة شاملة في إدارة المخاطر ورأس المال.

وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات التي تؤدي بشكل مستقل في وحدات العمل في بنك البلاد، حيث تهدف إلى تعزيز ثقافة راسخة لإدارة المخاطر من خلال مجموعة شاملة من العمليات المصممة لتحديد وقياس ومراقبة التعرضات للمخاطر بشكل فعال. ويشارك كل من مجلس الإدارة والإدارات العليا في وضع عمليات المخاطر وتحديد الإرشادات والتوقعات الدورية التي تقع في وظائف إدارة المخاطر. وتبقى هذه العمليات خاضعة للتفتيش والمتابعة من قبل هيئة شرعية مستقلة وكذلك من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين ومنظمي البنك، مما يساعد على زيادة تقوية ممارسات إدارة المخاطر.

يبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:





يتعرض بنك البلاد إلى أنواع عديدة من المخاطر التي تتم إدارتها على مستويات متفاوتة في المؤسسة، وفيما يلي بيان بأهم هذه الأنواع:

- **مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من عجز الأطراف الأخرى عن تلبية التزاماتهم، كلياً أو جزئياً.
- **مخاطر السوق:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من تذبذب القيمة السوقية لأصول وخصوم بنك البلاد تبعاً لتغيرات الظروف السوقية.
- **مخاطر السيولة:** وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ إذا بقي احتياطي السيولة النقدية العادية لدى البنك غير كافٍ لتلبية التزامات البنك.
- **مخاطر العمليات:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من إجراءات داخلية قاصرة أو خاطئة، أخطاء بشرية أو من تطبيق النظام، أو الأحداث الخارجية.

ويتم تعريف كل من هذه المخاطر على حدة وفقاً للمتطلبات التشريعية أو التنظيمية، كما يجري بيانه بتفصيل أوسع على الشبكة العنكبوتية.

تخصص إدارة المخاطر مصادر عديدة لضمان استمرار الالتزام بالحدود الائتمانية وللرقابة على محافظ الائتمان لديها. ولدى الإدارة دائرة محددة للتقارير تعمل على التأكد من أن جهات الإدارة ذات العلاقة، بما في ذلك مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، تبقى على اطلاع بالتطورات في محفظة الائتمان، والقروض غير العاملة، وما شابه ذلك.



الجدول رقم (4)

مخاطر الائتمان – الإفصاحات العامة

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم مقدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ، وتشكل مخاطر الائتمان الشق الأكبر من تعرضات المخاطر لدى البنك.

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس وإدارة هذه المخاطر بالالتزام بالمبادئ التالية:

- يتم تطبيق معايير منتظمة على مستوى البنك في عمليات اتخاذ قرارات منح الائتمان من خلال استخدام نموذج "موديز" لاحتساب درجة المخاطرة لكافة العملاء من الشركات. ويقوم البنك باستخدام نموذج تم تطويره داخلياً لتقييم إقراض العملاء الأفراد ، كما يقوم البنك باستعمال نظام SIMAH لأغراض تقييم مخاطر الائتمان للأفراد.
- بدأ البنك بإجراءات تعبئة المعلومات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات من واقع بطاقات التقييم المعدّة والنماذج في نظام موديز. بالإضافة إلى الاستفادة من نموذج تقييم المخاطر في نظام موديز للحصول على مكونات مخاطر الائتمان، أي عامل الخسارة، وعامل التعرض في نظام موديز، من أجل ربط تقييم مخاطر العملاء مع احتمالات التعرض والتي يتم التنبؤ بها بناءً على البيانات التاريخية للبنك /بيانات السوق السعودي ليتمشى مع توصيات بازل II فيما يتعلق بمدخل تقييم المخاطر داخلياً.
- يجب أن يتطابق اعتماد الحدود الائتمانية للأطراف وإدارة تعرضات الائتمان الفردية مع إرشادات محفظة البنك وإستراتيجيته الائتمانية، وأن يشتمل كل قرار على تحليل المخاطر بالمقارنة مع العائدات.
- يتطلب كل تمديد يجري على أي تسهيل ائتماني لأي طرف أو تغيير مادي به (مثل تغيير في المدة، هيكل الضمانات، أو القيود الرئيسية) موافقة ائتمانية من جهة الصلاحية المعنية.
- يمنح البنك حالياً صلاحيات الموافقة الائتمانية على أساس نظام موافقة ثنائي مشترك بين وحدات الأعمال والمخاطر وذلك حتى مستوى معيّن، أما الموافقات الائتمانية التي تتجاوز هذا المستوى، فتتم إحالتها إلى لجنة الائتمان الفرعية ولجنة الائتمان العليا واللجنة التنفيذية وأخيراً مجلس الإدارة للموافقة عليها.

الاستراتيجيات:

أهداف إدارة مخاطر الائتمان:

- الاستمرار بالمحافظة على بيئة اقتراضية قوية مدعومة بسياسات ونظام رقابي فعال للمخاطر.
- تشكيل تحدي فعال للقائمين بالأعمال من خلال حثهم على تعريف وتطبيق سياسات تحمّل المخاطر.
- ضمان وجود خبرات مستقلة قادرة على الموافقة على المخاطر الائتمانية أو تقليصها.

أنواع مخاطر الائتمان الرئيسية:

تشتمل مخاطر الائتمان على مخاطر التركيز والتسوية.

- **مخاطر تركيز الائتمان:** هي المخاطر التي تنشأ من أي تعرض بشكل إفرادي أو بشكل مجموعة من التعرضات التي تنطوي على احتمال وقوع خسائر كبيرة (تتعلق برأس مال البنك، أو إجمالي أصوله، أو على مستوى المخاطر الشاملة) مما قد تؤثر على مركز البنك أو قدرته على المحافظة على سير عملياته الرئيسية. تعتبر مخاطر تركيز الائتمان من أكبر أسباب المشاكل في البنوك.
- **مخاطر التسوية:** هي المخاطر التي تكون مرتبطة بتسويات الدفعات مقابل التداول في الأوراق المالية وغيرها من الأدوات. وتنشأ المخاطر إذا تم تحويل الدفعات قبل أن يتمكن البنك من التأكد من أن الدفعات قد تم تحويلها إلى أحد الحسابات البنكية.

سياسة الائتمان:

تمثل سياسة الائتمان الوسائل الأساسية للاتصال، التي يقوم مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلالها بتوجيه الإرشادات لتسيير ومراقبة النشاطات التمويلية بحيث يتم تحقيق أهداف الأعمال دون تعريض البنك إلى مستوى يتجاوز مستويات التحمل التي اعتمدها مجلس الإدارة.

إن الجزء الأساس في سياسة الائتمان هو ما يلي:

- يقوم البنك بشكل أساسي بتوفير التمويل القصير الأجل لتلبية احتياجات رأس المال العامل، أما احتياجات التمويل المتوسط والطويل الأجل فتتم مراجعتها بشكل انتقائي بالنسبة للعملاء التجاريين التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق وذات تقييم مالي جيد ولديها سجل جيد من الجدارة الائتمانية.
- يكون التمويل في الأصل مرتبطاً بالأعمال التي تتناسب مع معايير قبول المخاطر.



- يسهم أداء المحفظة الائتمانية وإدارتها بحكمة ضمن حدود المخاطرة في تحقيق أهداف بنك البلاد من حيث تحقيق الأرباح والنمو المستدام.
- لن يقوم البنك بتمديد أي تسهيل ائتماني إذا كان مخالفاً للقواعد والإجراءات التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي أو أية سلطة تنظيمية أخرى من وقت لآخر.
- تعمل سياسة الائتمان على تأمين استمرارية التواصل وتأخذ في اعتبارها خصائص الدورة الاقتصادية للمملكة.
- سوف تكون كافة السياسات الائتمانية الحالية والمستقبلية في بنك البلاد ضمن الإطار العام لمبادرة بازل II التي سيتم إتباعها بموجب الخطة الموضوعية أو التي سوف توضع مستقبلاً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
- سيتأكد البنك من أن التسهيلات الممنوحة متفقة مع هيكل الأعمال للعميل واحتياجات العميل وقدرته على سداد التسهيلات.
- يعتبر تقديم التمويل لأغراض المضاربة نشاطات غير مرغوب بها ومخالفة لسياسة البنك.
- يولي بنك البلاد أهمية كبيرة لإقامة وتوسيع علاقات طويلة الأجل مع العملاء.
- يقوم بنك البلاد بانتظام بمتابعة التطورات في الأوضاع المالية للعملاء بغية التأكد من عدم حصول أي تغيير على الأسس التي منح بموجبها الائتمان.
- سوف يأخذ بنك البلاد في اعتباره تسهيلات التمويل طويلة الأجل على أساس انتقائي فقط، وذلك للعملاء الذين يتمتعون بوضع مالي راسخ.
- يتم تجنب قبول الضمانات من العملاء الأفراد، ولكنها تُقبل لتوفير المزيد من الاطمئنان.
- يتعامل البنك بمنتهى الحرص عند منح ائتمان لمنشآت الأعمال التي تعاني صعوبات أو تقلبات صناعية.

يتمثل تركيز المخاطر في تلك الأخطار التي تنشأ من التوزيع غير المتوازن للمدينين/ أطراف العلاقة الائتمانية أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو في مناطق جغرافية معينة. ومن هذا المفهوم فإن مخاطر التركيز في محافظ الائتمان تنشأ من خلال التوزيع غير المتوازن للتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى مقترضين أفراد (تركيز الأسماء)، أو إلى القطاع الصناعي/الخدمي وإلى مناطق جغرافية معينة (التركيز القطاعي).

يتم تحديد تركيز المخاطر في محفظة الائتمان لدى بنك البلاد باعتبارها مقياساً لإدارة مخاطر الائتمان. وتشكل مخاطر التركيز التالية جزءاً طبيعياً من إستراتيجية الأعمال لدى بنك البلاد:

- التعرضات الكبيرة لطرف منفرد.
- التعرضات الكبيرة لصناعة/قطاع معين.
- التركيز مع عملاء بدرجة تصنيف ائتمانية واحدة .

مخاطر الائتمان – الإفصاحات العامة

التعثر (العجز)

يعتبر تعريف التعثر "العجز" المستخدم لدى بنك البلاد متناسباً مع متطلبات بازل II ، إذ يتم اعتبار وجود عجز في المديونية عندما يكون من غير المحتمل أن يقوم العميل بتسديد كافة التزاماته إلى البنك أو أي من شركاته التابعة.

إدارة معالجة الديون

يتم التعامل بمنتهى الحرص والحيلة عند منح التمويل للعملاء ، كما يتم إتباع كافة المقاييس التي تحددها أحكام مؤسسة النقد العربي السعودي وسياسات البنك. هذا وفي الحالات التي يكون هناك احتمال ضئيل في تحصيل المديونية يقوم البنك بإعادة جدولة التمويل ومتابعته حتى تسويته بشكل مناسب. وعند وجود مثل تلك الحالات، فإن البنك لا يستطيع أن يقف متفجعاً على الانخفاض الحاصل في جودة أصوله.

أنواع المخصصات

1- المخصصات العامة

بالنسبة لأغراض القوائم المالية المحاسبية يتم إتباع الإرشادات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، كما بدأ البنك تكوين مخصصات عامة لمحفظة الديون الجيدة

2- المخصصات المحددة (الخاصة)

يجب تكوين مخصص محدد بالنسبة للخسائر المتكبدة والمتوقعة بشكل إفرادي لكل تمويل شركات أو جهة حكومية أو جهات بنكية خاصة، والأصول الأخرى ذات المخاطر العالية وذلك لمعرفة صافي القيمة القابلة للتحقق من الأصول ذات المخاطر.

كذلك ينبغي تكوين مخصصات محددة لتغطية المخاطر المتعلقة بتمويل الأفراد التي تندرج تحت بند الفئات غير العاملة.

إجراءات الشطب

يتم شطب القروض والسلف حال اكتمال إجراءات التحصيل الاعتيادية ، وعندما يصبح من الممكن احتساب الخسارة من القرض بشكل محدد، ويتم خصم المبالغ المشطوبة من حساب المخصصات.

يتم اقتراح الشطب بعد استنفاد كافة الجهود الممكنة إما للتحصيل أو تحسين التقييم الائتماني بما في ذلك إعادة تأهيل أو تنشيط أعمال المقترضين، دون تعريض البنك للمزيد من المخاطر. وفي مثل هذه الحالة تأخذ الجهة المخولة بالموافقة في الاعتبار آراء الأشخاص الذين يقدمون اقتراحات الشطب سعياً وراء تحسين معدل المخاطر أو تصنيف الأصول ذات المخاطر، بما في ذلك إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية. وعلى كل حال، فإن مثل هذه الاقتراحات يجب أن تبين بوضوح التحسن في مركز البنك ويفضل أن يكون ذلك في كل من المدى القصير وال المدى الطويل.

تقليل مخاطر الائتمان

يستخدم بنك البلاد مجموعة متنوعة من الضمانات والكفالات المالية وغير المالية لتخفيف مخاطر الائتمان الرئيسية في عمليات الإقراض وأعمال الخزينة الاعتيادية لديه، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هنالك أي ضمانات على عمليات الخزينة، أي عمليات "المرابحة". كذلك، يعتبر استخدام أساليب الحماية التي يتم تأمينها على شكل مشتقات مالية ائتمانية أمراً ليس بذات أهمية حالياً. إن البنك ملتزم بقائمة من الضمانات المقبولة والحماية الائتمانية التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي لكافة البنوك في المملكة (باستثناء الذهب والفضة).

تشتمل أنواع الضمانات التي يستخدمها بنك البلاد حالياً بشكل عام على:

• الضمانات المالية

- ❖ الهوامش النقدية (الغطاء النقدي) .
- ❖ "حصة العميل" في عمليات "المشاركة".
- ❖ الضمان المالي لمنح الائتمان للحماية من عجز الأطراف الأخرى
- ❖ الأسهم المحلية المدرجة والمعتمدة من الهيئة الشرعية في البنك بالنسبة لإقراض الشركات والتداول بالأسهم. وتتم مراجعة قائمة الأسهم المقبولة بشكل دوري من قبل لجنة الائتمان.
- ❖ وحدات الصناديق المشتركة، المحلية والخارجية، التي تشتمل على الشركات المدرجة والمقبولة شرعاً.

• الضمانات العقارية

- ❖ العقار التجاري المستخدم لضمان تعرض البنك للمقترضين من شركات ومقترضين تجاريين.
- ❖ العقار السكني المستخدم لضمان التمويل المقدم لعملاء تمويل الأفراد.

• الكفالات

- ❖ الكفالات الرسمية والنافذة بالنظام التي يتم استلامها من البنوك.
- ❖ الكفالات الشخصية النافذة بالنظام.

• ضمانات أخرى

- ❖ التنازل عن العائدات المتحصلة للمشاريع التي يمولها بنك البلاد، حيث إن لكل مشروع يتم تمويله حدوداً معروفة بشكل مستقل يمثل جزءاً من الحد الائتماني المقدم إلى الأطراف المتعاملة.
- ❖ تحويل الراتب الشهري للعميل في حالة كان المقترضين أفراد، حيث يتم اقتطاع مبلغ من كل دفعة ترد للحساب في التاريخ المحدد.

تقييم الضمانات

تقوم لجنة الائتمان بإجراء تقييم مستقل للأصول المطروحة للرهن قبل قبولها وضمن فترات معينة بالنظر إلى طبيعة الضمانات. ويتم هذا التقييم من قبل فريق من خبراء التقييم المستقلين.

يُبنى تقييم الضمانات على القيمة السوقية لشببهاها، ويتم التأكد من استقلالية خبراء التقييم بحيث لا يكون التقييم متحيزاً تجاه:

- إعطاء حد ائتماني أعلى للمقترض.
- تكوين مخصص غير كافٍ.
- الاستمرار في الاعتراف بالعوائد لائتمان متعثر.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بالتأكد من أن طريقة التقييم المستخدمة، سواءً كانت داخلية أم خارجية، تستند إلى افتراضات معقولة وحكيمة وأن جميع الافتراضات قد تم توثيقها بشكل واضح.

يتم تقييم الضمانات حسب قيمتها الصافية القابلة للتحقق، كلما كان ذلك ممكناً، كما يتم تعريفها على أنها القيمة السوقية الحالية ناقصاً أية تكاليف تحقيق محتملة، بما في ذلك ودون حصر، تحمّل مصاريف الضمانات المسترجعة أو المصاريف القانونية أو أية مصاريف أخرى مرتبطة بالتصرف بالضمانات.

حدد بنك البلاد من ضمن أهدافه الاحتفاظ بمستوى من المعلومات حول الرهون والضمانات الكافية لتقدير قيمتها بانتظام. ويتم احتساب القيمة على أساس القيمة المستلمة من عملية البيع الجبري ناقصاً التكاليف البيعية، بما في ذلك تكاليف الأيام التي تم فيها عرض الضمانات في السوق.

يستقبل البنك إلى حد ما ضمانات لتعرضات ائتمانية، ويتم تقديم جزء كبير من هذه الضمانات من مؤسسات أو أشخاص تربطها علاقة قائمة مع المقترض. كما يقوم البنك بتقييم ملاءة الكفيل قبل استيفاء كفالتة.

الأسلوب الموحد وأوزان المخاطر الإشرافية

يستخدم بنك البلاد بالنسبة للمحافظ التي تخضع للأسلوب الموحد تقييمات المخاطر الصادر عن معاهد تقييم المخاطر الخارجية كجزء من وسائل تحديد حجم المخاطر:

لا يتم حالياً عمل تقييم خارجي لمحفظه البنك لدى الشركات، إلا أن هناك ثلاث وكالات تقييم ائتماني خارجية معتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي تستخدم لتقييم المؤسسات المالية، وقد تمت تسميتها لهذه الغاية. وهذه الوكالات هي: "موديز لخدمة المستثمرين"، "مجموعة التقييم ستاندرد آند بورز" و "مجموعة فيتش".

يتم تقدير معدلات الائتمان لكافة التعرضات بشكل فردي من وكالات الائتمان أعلاه ويُدخل إلى معدلات تقييم المخاطر حسب الجداول الإشرافية.

يتشابه التوزيع الأبجدي للمعدلات لمجموعة المخاطر في كل وكالة مع إرشادات بنك التسويات الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي.

المطالبات على الحكومات وبنوكها المركزية

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أدنى من B-	غير مقيم
نسبة المخاطرة	0%	20%	50%	100%	150%	100%

المطالبات على البنوك ومؤسسات الأوراق المالية (تحت خيار رقم 2 حسب طلب مؤسسة النقد العربي السعودي)

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أدنى من B-	غير مقيم
نسبة المخاطرة تحت خيار 2	20%	50%	50%	100%	150%	50%
نسبة المخاطرة للمطالبات القصيرة الأجل تحت خيار 2	20%	20%	20%	50%	150%	20%

بنوك التنمية المتعددة الجوانب

تعتبر نسبة صفر٪ هي نسبة المخاطر لتحديد أهلية بنوك التنمية المتعددة الجوانب حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي وضمن نسب المخاطر العامة المطلوب تحديدها، على أساس معدلات فردية لهذه البنوك حسب الخيار رقم 2 للبنوك.

المطالبات على الشركات

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BB-	أدنى من BB-	غير مقيم
نسبة المخاطرة	20٪	50٪	100٪	150٪	100٪

المطالبات المشمولة في محافظ التجزئة النظامية (أفراد) غير المرهونة

تعطى مثل هذه التعرضات نسبة 75٪ من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات سكنية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100٪ من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات عقارية تجارية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100٪ من تقييم هذه المخاطر.

القروض المتجاوزة لتواريخ الاستحقاق

نسبة وزن المخاطر	مستوى الاحتياط
150	حتى 20٪
100	20٪ إلى 50٪
100	50٪ فأكثر

الأصول الأخرى

يكون وزن المخاطر الموحد لكافة الأصول الأخرى 100٪ باستثناء الذهب الذي يعامل معاملة مساوية للنقد وبالتالي يكون وزن المخاطر 0٪.

عند احتساب القيمة المقدرة للمخاطر لأي تعرض تحت الأسلوب الموحد، يتم تطبيق وظيفة البحث النظري على قاعدة البيانات المركزية المحفوظة باستخدام برنامج "إكسل" وتخصص لكل تعرض بشكل إفرادي.

الجدول رقم (10)

مخاطر السوق: إفصاحات البنوك التي تستخدم الأساليب الموحدة 2012

مخاطر السوق

تتعلق مخاطر السوق بمعدلات هوامش الربح، ومنحنى العائد، والأسعار، حيث تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات في الأسعار سواء أسعار المراجعة أو منحنى العائد، أو الصرف الأجنبي أو السلع أو الأسهم، ولا يوجد لدى البنك أي تعرضات لمخاطر السوق ناتجة لغرض المتاجرة (Trading Book) فيما عدا تعرضات البنك لسعر الصرف الأجنبي.

ويعتمد بنك البلاد على طريقة الأسلوب الموحد عند احتسابه لمخاطر السوق بالنسبة للركيزة الأولى لكفاية رأس المال، وكذلك يعتمد على طريقة قياس المخاطر المتقدمة للركيزة الثانية مثل القيمة عند المخاطر واختبارات التحمل.

وقد بلغ مقدار كفاية رأس المال لمخاطر السوق لدى بنك البلاد في تاريخ 31 ديسمبر 2012 مبلغ 36,111 ألف ريال سعودي، وذلك نتيجة صافي التعرضات لمخاطر الصرف الأجنبي للبنك.

مخاطر هوامش الربح

تعرف مخاطر هوامش الربح للأغراض الاستثمارية (Banking Book) بأنها تعرض القيمة العادلة لموجودات البنك الاستثمارية وهوامش الربح للتغير، وتنتج هذه بشكل رئيسي بسبب عدم التطابق بين تواريخ إعادة الاستثمار للموجودات وتواريخ استحقاقات المطلوبات والتغيرات في معدلات الربح.

وبهدف إدارة مخاطر هامش الربح، تقوم إدارة مخاطر السوق لدى بنك البلاد بقياس مخاطر التغير في منحنى العائد والذي يعكس مقدار الخسائر إذا تغيرت معدلات هامش الربح لجميع فترات الاستحقاق المختلفة وبشكل مستقل لكل عملة وفقاً لحجم التعرض.

مخاطر الصرف الأجنبي

مخاطر الصرف الأجنبي هي مخاطر التعرض للخسائر سواء لأغراض المتاجرة أو الاستثمار في العملات الأجنبية بسبب التغيرات العكسية في أسعار الصرف وتأثيرها على تعرضات البنك للعملات الأجنبية.

ويتم احتساب مقدار الخسارة الكلية المحتملة باستخدام صافي تعرضات البنك الموجبة والسالبة وقياسها باستخدام طريقة القياس الموحد وفقاً للتعرض الأعلى.

السياسات والمسؤوليات

قام مجلس الإدارة باعتماد حدود مخاطر السوق والسيولة لبنك البلاد، وهي متوافقة مع مستويات التعرض للمخاطر الاستراتيجية والمستويات المعتمدة للمخاطر المقبولة ضمن سياسات مخاطر السوق والسيولة. بالإضافة لذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بشكل منتظم بمتابعة ومناقشة الأمور المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة.

يستخدم بنك البلاد طرق القياس التقليدية و المتقدمة لقياس ومراقبة تعرضاته لمخاطر السوق والسيولة وذلك من خلال فجوة استحقاقات السيولة، وحدود التركيز لأكبر المودعين، ونسبة الودائع مقابل القروض، و نسبة الاعتماد على التمويل غير الاساسي الصافي، ونسبة تغطية السيولة وفق تعليمات اتفاقية بازل 3، و نسبة التمويل المستقر، ومخاطر هامش الربح، والفجوات التراكمية والدورية، والقيمة الاقتصادية المرجحة بالمخاطر، بحيث يتم ارسال النتائج والتقارير للجهات التالية:

- مجلس ادارة بنك البلاد والادارة العليا بشكل شهري أو ربع سنوي .
- مؤسسة النقد العربي السعودي بشكل شهري .
- وحدات العمل في البنك بشكل يومي .

يقوم بنك البلاد حالياً باستخدام طريقة القيمة عند المخاطر لقياس مخاطر السوق للركيزة الثانية، وفي نفس الوقت يستخدم أنظمة لقياس مخاطر السوق والسيولة بشكل يومي .

وتعتبر القيمة عند المخاطر إجراءً إحصائياً لقياس مقدار الحد الأعلى للخسارة التي قد يتكبدها البنك في محافظه خلال فترة زمنية محددة وضمن مستوى مقبول من الثقة، وهي أيضاً إجراء إحصائي خاص بالمخاطر يمكن من خلاله تحديد حجم الخسائر المتوقعة تحت الظروف الطبيعية.

وتتميز طريقة قياس القيمة عند المخاطر بإعطاء رقماً مشتركاً لجميع أنواع المخاطر يسهل عملية القياس والمراقبة، حيث تأخذ طريقة القيمة عند المخاطر في اعتبارها معايير الارتباط والتشتت في عوامل السوق المالية.

ويستخدم بنك البلاد طرق القياس المعتمدة على التغيرات خلال الفترات التاريخية لإحتساب القيمة عند المخاطر، والتي تأخذ في الاعتبار تأثير تغيرات الاسعار خلال الفترات السابقة، ويفترض في هذا الأسلوب للقياس أن تكون الموجودات موزعة توزيعاً طبيعياً .

بلغت القيمة عند المخاطر بتاريخ 31 ديسمبر 2012 في بنك البلاد مبلغ 65,346 ألف ريال سعودي، وهو أقصى مبلغ يمكن أن يخسره بنك البلاد من الناحية الإحصائية بدرجة من الثقة تبلغ مستوى 99% على افتراض أن التعرض قد كان ثابتاً لمدة عشرة أيام عمل.

ويقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل وتحليل السيناريوهات لقياس مقدار المخاطر تحت الظروف غير الاعتيادية للسوق. تعمل اختبارات التحمل على تقدير خسائر بنك البلاد المحتملة إذا تعرضت موجودات ومطلوبات البنك لمعدلات هوامش الربح ضمن حدود +/- 200 نقطة أساس .

وبالإضافة إلى اختبارات التحمل، يتم القيام بعدد من السيناريوهات التي يتم تحديدها على أساس الوقائع التاريخية التي تسببت في وقوع أزمات في الأسواق المالية، إلا أن الوقائع الحالية أو المستقبلية التي يتوقع أن يكون لها تأثير على الأسواق المالية تستخدم كوسيلة لتحديد سيناريوهات اختبارات التحمل، وتتم مراجعة هذه السيناريوهات وتغييرها بانتظام بحيث تعكس التغيرات في محافظ المخاطر لدى بنك البلاد والأوضاع الاقتصادية، ويتم إجراء التحليل على أساس اختبارات التحمل التي توصي بها لجنة بازل .

كذلك يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل على فترات منتظمة ويتم تقديم النتائج إلى الإدارة العليا، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المعايير النوعية الأخرى اللازمة للتأكد من الطرق المستخدمة تم تحديثها وتنفيذها من حيث توفر المستندات وتطبيقات طرق الاحتمال والوسائل الرقابية .

كما يمتلك بنك البلاد أدوات مالية غير مقيمة في الأسواق وعضواً عن ذلك فإن تقييمها يتم على أساس تطبيقات التسعير التي يتم تطويرها داخلياً لدى البنك، وتقوم إدارة المخاطر بتفعيل هذه التطبيقات بشكل مستقل بهدف تقييم إمكانية التطبيق على تسعير وإدارة المخاطر بالنسبة لمنتج معين.

ويتم التحقق بشكل منتظم من فعالية ودقة التطبيقات المستخدمة وذلك بهدف التأكد من عدم إجراء أي تغيير على المنتج أو حصول أي تغيير في السوق مما يكون له تأثير كبير على صحة التطبيق ، كما أنه يتم باستمرار وضع إجراءات للمراقبة والتحقق من أسعار السوق المستخدمة في تقييم واحتساب المخاطر.

ويتم رفع تقارير القياس والرقابة والإدارة الخاصة بمخاطر السوق بشكل يومي إلى الإدارة العليا والمسؤولين، ويتم احتساب مخاطر السوق الحالية وإرسال التقارير باستخدام قاعدة بيانات رئيسية .

تم وضع حدود لمخاطر المتاجرة والاستثمار لوحدات الأعمال المختلفة وتتم الرقابة على هذه الحدود بشكل منتظم ، وقد تم وضع الإجراءات اللازمة للمتابعة والرقابة لتلك الحدود بحيث يتم التأكد بأن أي تجاوزات لتلك السقوف يتم التعامل معها من قبل وحدات العمل ضمن التوقيت المقبول والمحدد مسبقاً .

يتم تحديث المعلومات للمسؤولين في مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر بانتظام من خلال تقارير دورية حول مخاطر السوق والأحداث ذات التأثير، وتشتمل عمليات التحديث على متابعة كل مخاطر السوق مصنفة بشكل مستقل أو عام على شكل "القيمة عند المخاطر" ، وبالمثل فقد تم وضع إجراءات الإبلاغ عن المخاطر لكل وحدات العمل المعرضة لمخاطر السوق.

مخاطر السيولة

هي المخاطر الناتجة عن عدم تمكن البنك من مواجهة التزاماته عند حلولها ضمن تكلفة سوقية مقبولة ، وهذه المخاطر يتم قياسها من خلال الاستحقاقات المحددة مسبقاً والمعتمدة على مطابقة التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك .

تعرف مخاطر السيولة بأنها مخاطر تعرض البنك للخسارة وذلك لعدة أسباب هي :

- تكاليف التمويل لدى البنك قد تزداد بشكل غير متناسب.
- نقص التمويل قد يعيق البنك عن إنشاء أعمال جديدة.
- نقص التمويل قد يؤدي في النهاية إلى إعاقة البنك عن تلبية التزاماته.

تقوم إدارة مخاطر السيولة بشكل رئيسي على مراقبة وإدارة السيولة اليومية للعمليات والبنية المستقبلية للاستحقاقات الكافية لمقابلة المتطلبات المستقبلية. وبالإضافة إلى نسبة السيولة المطلوبة حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي ، يقوم البنك أيضاً بمراقبة نسبة تغطية السيولة وفق اتفاقية بازل 3 كأحد مؤشرات المخاطر السيولة المحتملة.

إن جميع سياسات مخاطر السيولة لدى بنك البلاد معتمدة من مجلس الإدارة ، كما تم وضع خطط للطوارئ بهدف التأكد من أن بنك البلاد مهياً بشكل كافٍ لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة عند حدوث أزمات مالية تؤثر على سيولة البنك. وقد تم تحديد سياسات البنك التي تبين حجم السيولة السلبية التي يقبلها البنك حيث يميز البنك بين السيولة بالعملة المحلية والسيولة بالعملة الأجنبية الأخرى. حيث قامت إدارة المخاطر بوضع حدود لمخاطر السيولة يتم احتسابها بشكل مستقل وذلك بالنسبة للريال السعودي والعملة الرئيسية الأخرى ، وبالمقابل فإن إدارة مخاطر السوق هي المسؤولة عن التأكد من الالتزام بحدود مخاطر السيولة المعتمدة وبأن أي تجاوزات لتلك الحدود يتم رفعها للإدارة العليا . كما يتلقى المسؤولون في وحدات الأعمال ووحدات المخاطر تقارير منتظمة عن مخاطر السيولة لدى البنك وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات باستمرار بتقييم التطورات في سيولة البنك ووضع خطط للتمويل الطويل الأجل.

إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل

تهدف إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل أو التشغيلية لدى بنك البلاد بشكل رئيسي لضمان توفر سيولة مالية ملائمة لدى البنك بحيث تكون كافية لتمكينه من امتصاص الصدمات المالية القصيرة الأجل وتأثيرها على المعاملات القائمة والمتوقعة.

ويتم تحديد السيولة على أساس التدفقات النقدية للمعاملات المبرمة مسبقاً ، ويتم احتسابها مع الأخذ في الاعتبار مقدار الموجودات القابلة للتسييل. وفي سياق ادارة مخاطر السيولة قصيرة الامد ، فان البنك سيقوم بالتأكد بأن نسبة احتياطي السيولة لديه اعلى من الحدود الدنيا المطلوبة وفق تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي .

إدارة مخاطر السيولة الطويلة الأجل

يتم إدارة مخاطر السيولة على المدى المتوسط والطويل من خلال قياس عدم تطابق سيولة البنك على المدى الطويل وتحديد مقدار الفجوة لكل فترة على حدة وكذلك بشكل تراكمي ، وتهدف إدارة هذه المخاطر إلى التأكد من عدم تعرض البنك لتجميع احتياجات تمويل مستقبلية كبيرة بشكل غير متناسب ، ويعتبر تحديد بنية السيولة من الأمور الهامة لقيام البنك بتخطيط نشاطات التمويل لديه وتسعير المعاملات .

يدير البنك مخاطر بنية السيولة الهيكلية بناءً على تقرير فجوة الاستحقاقات وهذا التقرير يبنى على توزيع موجودات البنك ومطلوباته وبنود المواد خارج كشوف الميزانية تبعاً لاستحقاقها، ولهذه الغاية يستخدم البنك تواريخ الاستحقاق المثبتة تعاقبياً لكل منتج.

وكجزء من إدارة مخاطر بنية السيولة لدى البنك يتم تقسيم سيولة البنك في تقرير فجوة الاستحقاقات بناء على مجموعة من العوامل مثل العملة والمنتج والوحدات التنظيمية وتبين تلك التقارير أن البنك لديه فائض في بنية السيولة بالريال في الأوضاع الاعتيادية .

تحليل السيناريوهات

يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل لقياس المخاطر الفورية للسيولة لدى البنك والتأكد من أن البنك لديه الوقت الكافي لمواجهة حصول تلك الأزمات ، وتعمل اختبارات التحمل على تقدير مخاطر بنية السيولة في العديد من السيناريوهات وتشمل تحليل السيناريوهات الأزمات التي تخص بنك البلاد وكذلك أزمات السوق عموماً التي قد تؤثر على سيولة البنك . وبالإضافة الى ذلك ، يقوم البنك بمراقبة نسبة التمويل الصافي المستقر وفق تعليمات اتفاقية بازل 3 كأحد المؤشرات التي تساهم في تقييم مخاطر السيولة التراكمية في البنك

ويعمل البنك على مراقبة التنوع في المنتجات والعملات والاستحقاقات ، ونسب التركيز لأكبر المودعين، وتداعيات تذبذب التمويل ما بين البنوك، للتأكد من أن البنك يتمتع بقاعدة تمويل من شأنها حماية البنك إلى أقصى درجة ممكنة في حال حدوث أزمات سوقية .

الجدول رقم (12)

مخاطر العمليات 2012

مخاطر العمليات

يعتمد بنك البلاد في تعريفه لمخاطر العمليات على تعريف لجنة بازل وذلك بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو الأخطاء الناتجة عن آلية التنفيذ أو الأفراد أو النظم أو الأحداث الخارجية. وقد انتهج البنك إستراتيجيته لإدارة مخاطر العمليات من خلال وضع إطار عمل شامل مدعم بالسياسات والإجراءات. ويهدف البنك من خلال تطبيق هذه الإستراتيجية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- المساعدة في تحقيق أهداف نشاطات البنك.
- تحديد وتقييم مخاطر العمليات في المنتجات الجديدة والمنتجات الحالية والأنشطة والنظم المختلفة.
- استقلالية واستمرارية التقييم للإجراءات والضوابط الرقابية ومستوى الأداء.
- الحد من الخسائر التشغيلية ومعالجة الأسباب الجذرية لحدوثها.
- كما سعى البنك لتطبيق آلية لحوكمة مخاطر العمليات وذلك من خلال:
- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- تشكيل لجنة لإدارة المخاطر تشرف على أعمال مخاطر العمليات.
- إستقلالية دور إدارة مخاطر العمليات.
- تحديد دقيق للأدوار والمسؤوليات الخاصة بمختلف الأطراف لإدارة مخاطر العمليات.
- تنفيذ المراجعة الداخلية لتقييم مستقل لأنشطة إدارة المخاطر وتقديم التقارير للجنة المراجعة.
- ولتحقيق إستراتيجية البنك لإدارة مخاطر العمليات فقد اعتمدت إدارة مخاطر العمليات على عدة طرق تعمل على تحديد وقياس وتصحيح ومراقبة أنشطة البنك المختلفة وذلك باتباع الأساليب التالية:

التقييم الذاتي للمخاطر

طبق بنك البلاد سياسة محكمة للتقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة لتحديد المخاطر التي تنشأ من منتجات وأنشطة وعمليات البنك. ويتبع عملية تحديد المخاطر تقييم عناصر الرقابة فيما يتعلق بتصميم أو تطبيق هذه العناصر اللازمة لتخفيف المخاطر التي تم التعرف عليها. ويتم اختبار العناصر الرقابية بهدف التعرف على فاعلية هذه العناصر في التخفيف من مخاطر العمليات. ويتم مقارنة التقييم الإجمالي للمخاطر وعناصر الرقابة مع معاملات وحدود تم تعريفها مسبقاً تتعلق بمستوى وحدود المخاطر المقبولة لتحقيق العائد المستهدف. ويتبع ذلك إتخاذ الإجراءات المناسبة التي تهدف الى تعزيز البيئة الرقابية. كما تم الاستمرار في تنفيذ برامج تدريبية لموظفي البنك تهدف لزيادة الوعي بمخاطر العمليات وبالتالي زيادة فعالية العناصر الرقابية وتحديد الفجوات أينما وجدت.

حصر وتحليل بيانات خسائر العمليات

قاعدة بيانات خسائر العمليات وتقارير إدارة المراجعة الداخلية تكمل عملية التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة وتساهم في الوصول الى نتائج أفضل. حيث يمتلك بنك البلاد نظام لإدارة بيانات خسائر العمليات والذي يمكن البنك من تجميع وتحليل الأحداث المرتبطة بهذه الخسائر (خسائر فعلية أو خسائر ممكن حدوثها أو أوشكت على الحدوث)، ويتم تحديد المخاطر والفجوة الرقابية المسؤولة عن الأحداث المرتبطة بهذه الخسائر ومن ثم تقديم التوصيات الخاصة بتعزيز العناصر الرقابية ذات الصلة بهدف معالجة المخاطر التي تم التعرف عليها والتصعيد للمستويات الإدارية المناسبة بهدف التقليل من التأثيرات المالية لهذه الأحداث.

• مؤشرات المخاطر الرئيسية

لدى بنك البلاد منهج لتحديد وتجميع وتحليل مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تحدد مستوى المخاطر بالنسبة لنشاط أو وظيفة معينة حيث يتم القياس والرقابة لمدى كفاية إستراتيجيات إدارة المخاطر بالنسبة لهذا النشاط أو الإدارة كما يتم التعرف على مواطن الضعف والعمل على معالجتها.

يرتبط بأساليب إدارة مخاطر العمليات نظام للتقارير الدورية يهدف إلى التعريف والإحاطة لكل الإدارات والأقسام بمخاطر العمليات المرتبطة بأنشطتها للحصول على الاستجابة المناسبة لتعزيز عناصر الرقابة اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر. كما تهدف هذه التقارير الدورية إلى تدعيم عملية إتخاذ القرارات الاستباقية المرتبطة بأنشطة البنك من قبل الإدارة العليا للبنك.